نضال الشعب

النضال الشعبي تنعى عضو لجنتها المركزية
المناضل ماهر سويد «أبو محمد»

الاثنين 2024/12/23 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (118)

اختطاف المخيم وشعارات المقاومة

افتتاحية العدد

اندلعت منذ نحو أسبوعين اشتباكات مسلحة في مدينة جنين ومخيمها بين قوى الأمن الفلسطيني التي تمارس مهامها ودورها المنوط بها في حفظ الأمن والنظام والقانون طبقاً للقوانين الفلسطينية السارية، وبقرار سياسي من المستوى السياسي والحكومي، لإنهاء حالة التجاوزات على القانون وترويع المواطنين وتهديد السلم الأهلي والمجتمعي واستمرار حالة الفلتان الأمني واختطاف مخيم جنين والمدينة ووضعها رهينة لبعض المجموعات المسلحة التي اختطفت أيضاً شعار المقاومة، أو تحاول احتكار فعل المقاومة باعتبارها حقاً حصرياً لبعض المجموعات المحسوبة على فصائل بعينها، ممن تتلقى الدعم والتمويل الإيراني بشكل مفضوح وسافر وهو ليس اتهاماً، وإنما هو تأكيد لبعض الناطقين باسم هذه المجموعات التي توجه التحايا لمحور المقاومة الذي لم يعد موجوداً وللإمام خامنئي ولايران قائدة «محور المقاومة» الذي يمتد من اليمن الحوثي مروراً بغزة وبيروت الضاحية وحزب الله وسوريان وقيادة طهران لهذا المحور .

ولم يكن خافياً أو سراً على أحد أيضاً رفع أعلام داعش وبعض الفصائل الإسلاموية على سيارات المؤسسات الرسمية الفلسطينية المسروقة وهي تجوب شوارع جنين والمخيم بشكل استعراضي واستفزازي لمشاعر المواطنين وأجهزة حفظ النظام والقانون في السلطة الوطنية الفلسطينية، هذا علاوة على اطلاق النار المستمر بمناسبة وبدون مناسبة على المقرات الأمنية الفلسطينية بما في ذلك المحكمة ومحاولة حرق ملفات المطلوبين جنائياً ممن يتلحفون بسلاح وشعارات المقاومة، وأيضاً على مبنى المحافظة الذي هو العنوان السيادي الأول للسلطة الوطنية الفلسطيني في محافظة جنين.

محاولة الممول ذاته لنقل الاشتباكات لمحافظات أخرى، ولأهداف سياسية تتصل بدوره المتلاشي بالمنطقة والذي لم يبق له سوى هذه الجبهة ليناور ويتاجر فيها للحفاظ على ما تبقى له من دور لربما باعتقاده تحسن من بعض شروطه التفاوضية.

السؤال الرئيس الذي ينبغي أن يطرحه على أنفسهم الوطنيين والديمقراطيين الفلسطينيين وخصوصاً قوى منظمة التحرير الفلسطينية التي تعلن بكل الأوقات تمسكها بالقرار الوطني الفلسطيني المستقل.

هل من المقبول لديها التدخل الإيراني السافر في الشأن الداخلي الفلسطيني وتوظيف بعض القوى ممن تعتقد أنها مازالت «بمحور المقاومة» أو الفئات المستفيدة من حالة الفلتان الأمني من أصحاب السوابق والمطلوبين عدلياً والخارجين على القانون؟

هل هذا يشكل مقاومة أو أنه سنداً ودعماً لغزة، أم أنه يوفر ذرائع اضافية للاحتلال لإعادة الكرة مجدداً لاجتياح وتدمير جنين ومخيمها، كما حصل قبل عدة أشهر وكذلك مخيمات طولكرم ونابلس؟

هل وظيفة هذه القوى فعلاً المقاومة، أم تحويل الضفة الى نموذج شبيه بغزة، أو أنه يعتقد أن الاشتباكات في الضفة ربما تعزز موقفه التفاوضي لوقف إطلاق النار وتبادلاً للأسرى في غزة؟

والسؤال الآخر لمن وقع على نداء الوفاق، هل مساواة قوى الأمن الفلسطينية، بالمسلحين مها كان انتمائهم أمراً مقبولاً، وتصوير الأمر وكأن قوى الأمن تستهدف المقاومين، وأين كان هذا العدد الهائل من الموقعين على النداء علاوة عن الفصائل الموقعة من فوضى السلاح والفلتان الأمني وتهديد السلم الأهلي والمجتمعي، أم أن فقط الأجهزة الأمنية الفلسطينية الرسميّة هي التي تهدد السلم الأمني والمجتمعي، ونكشف ظهرها بدون حاضنة سياسيّة ومجتمعيّة وكأن الأجهزة هي المتجاوزة على النظام والقانون؟

مع احترامنا لحق الاختلاف بالرأي وهو حق مارسناه طيلة سنوات الثورة الفلسطينية المسلحة وما زلنا نتمسك به أساساً ونبراساً لعلاقاتنا الوطنية الداخلية، وكنا ندعي أننا نمارس الديمقراطية في غابة السلاح، هل هذا الوصف ينطبق على المجموعات الممولة من إيران أو التي ترفع أعلام داعش، أمام أعين من وقع البيان ولم ترى تلك الصور ومقاطع الفيديو المنتشرة؟

نعم نحترم حرية الرأي والاختلاف وكلنا حريصون كل الحرص على السلم الأهلي والمجتمعي، ولكننا أيضاً وقبل كل شيء حريصون على مشروعنا الوطني التحرري الديمقراطي وعلى مكتسباتنا ومنجزاتنا الوطنية التي تحققت بتضحيات جسام، ولا ينبغي لأي كان مهما كانت دوافعه ومنطلقاته نبيلة وصادقة ومخلصة أن يتغافل عن هذه الحقيقة وأن يضع الواحدة مقابل الأخرى.

الوقائع الجديدة وسقوط استراتيجية التمدد

بقلم: د. فريد إسماعيل

وقائع إقليمية جديدة بدأت ترتسم في منطقتنا العربية الجاثمة على قمة بركان مشتعل، تغيرات متسارعة في المشهد الجيوسياسي من غزة والضفة إلى لبنان وسوريا، والحبل على الجرار كما يقول المثل الشعبي. واقع أليم ساهم تاريخ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ في تسريع وتيرته وشن حرب الإبادة في غزة والاستيطان في الضفة، والخشية أن تكون المأساة الكبرى في الضفة التي تمثل جوهر الحلم الصهيوني المبني على أساطير وسرديات مضللة حول ما يسمونه «يهودا والسامرة».

كانت منطقتنا العربية وعلى امتداد عشرات مئات السنين هدفا لقوى الاستعمار العالمي والاقليمي، تارة لأهداف اقتصادية توسعية وتارة أخرى بشعارات دينية وعقائدية والنتيجة واحدة: احتلال واستعمار لمئات السنين. يرحل استعمار ليحل محله استعمار آخر أو انتداب استعماري.

وعلى الرغم من أن القرن العشرين شهد تحولا جذريا وتطورا نوعيا في مفهوم حرية الشعوب ونضالها من أجل استقلالها الوطني لا سيما بعد انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا ونشوء الاتحاد السوفياتي، ومع بروز دور نشط لبعض حركات التحرر الوطني في منطقتنا العربية خاصة بعد التحول الكبير الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، إلا أن شعوبنا العربية وحتى النخب الطليعية منها، بقيت رهينة المفاهيم الدينية والقومية والقبلية والعشائرية. لذلك فقد اتسمت مرحلة الاستقلال الوطني في عالمنا العربي وفي معظم دوله بالانتماء للزعيم أو القائد الذي يحسن الاستثمار في العامل الديني أو القومي، ليصبح هو رمز الوطن ووجوده. فغابت مفاهيم الوطن والمواطنة وبناء الدولة. لذلك لم يكن من الصعب على دول العالم الاستعمارية وعلى دول الإقليم الطامعة بهذا الجزء من العالم، أن تغرز أصابعها في شرايينه لتصبح هي صاحبة الكلمة، فتحولت منطقتنا إلى بؤرة صراع وتقاسم نفوذ.

لقد كان لانطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة في ستينيات القرن الماضي الأثر الكبير والمباشر في استنهاض قوى التحرر في وطننا العربي كما في القارة الافريقية ومناطق مختلفة من العالم، للنضال من أجل التخلص من قوى الاستعمار وتحرير شعوبها وإنجاز استقلالها الوطني على أسس العدالة والحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، حتى تحولت ثورتنا الفلسطينية إلى رائدة حركات التحرر الوطني العربي والعالمي، وناضلت من أجل إحداث تغيير نوعي في العقل العربي الجمعي الذي كانت تهيمن عليه وتتقاذفه مفاهيم السلطة القبلية أو العشائرية أو السياسية الإسلاموية أو غيرها، وانخرط في صفوفها المناضلون من مختلف المشارب والأديان والطوائف والمعتقدات والجنسيات.

ومع انتصار الثورة واسقاط نظام الشاه في ايران، الانجاز الذي لم يكن حكرا على الإسلاميين، بل كان للحزب الشيوعي الإيراني «تودة» أثرا كبيرا في الشارع الإيراني ودورا رئيسيا في إسقاط الشاه وانتصار الثورة، والذي تم تصفيته لاحقا وملاحقة قياداته واعضاءه، ليهيمن رجال الدين على السلطة بشكل حصري ومطلق، عمدت إيران إلى التمدد نحو دول المنطقة ضمن أيديولوجيا شعارها دعم المستضعفين، مستخدمين هذا الشعار كمسوغ للتدخل في شؤون البلدان الأخرى، مما مكنهم من تكوين شبكة من الوكلاء والاتباع لا سيما ضمن الطائفة الشيعية، كما وتمكنوا من إيجاد وكلاء وحلفاء ضمن الطائفة السنية وتحديدا في الساحة الفلسطينية من خلال استخدامهم لشعار مواجهة إسرائيل وتحرير فلسطين، في نفس الوقت الذي تعاطت خلاله إيران مع دول العالم بمبدأ التخادم في مساحة المصالح المشتركة. فهي عملت على توسيع دائرة نفوذها وجغرافية مصالحها بشكل لا يتقاطع فيه مع مساحة المصالح الأمريكية. وهذا ما كنا قد أشرنا إليه في العدد ٨٣ من مجلة نضال الشعب تحت عنوان «ايران.. استراتيجية التمدد وبراغماتية المصالح».

لقد تمكنت إيران وانطلاقا من سياسة التمدد من الهيمنة على خط يشرف على المنطقة العربية في القارة الآسيوية من الشمال وهو خط طهران بغداد دمشق بيروت البحر المتوسط. كما وهيمنت على خط بحري يحاصر المنطقة من جنوبها وهو خط إيران خليج العرب مضيق هرمز المحيط الهندي مرورا بباب المندب الى اليمن الحوثي. أما غزة فكان يمكن أن تكون نقطة لقاء الخطين. وبذلك كان يمكن لإيران أن تفرض رؤيتها على المنطقة دون مبالاة بطموحات وإرادة شعوبنا العربية، كما أن هذا الوضع يعزز من موقعها التفاوضي مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام. إلا أن التحولات الكبرى في منطقتنا غيرت الوقائع بشكل متسارع. فقدت إيران موقعها في غزة بعد أن تم تدفيع شعبنا عشرات الآلاف من أبناءه ثمنا لمغامرة غير محسوبة. كما وأن الضربات الموجعة التي وجهتها إسرائيل لحزب الله في لبنان ومحاصرته بالقرار ١٧٠١ وانكفاءه إلى الداخل أفقده الدور المناط به في إطار المشروع الإيراني. كذلك فإن المتغيرات في سوريا أزاحت إيران بشكل كامل عن المشهد. أما في العراق يبدو أن إرهاصات التغيير بدأت تلوح في الأفق. وبنظرة موضوعية، لم يعد خط الشمال موجودا، وما كان يسمى بالمحور أصبح من الماضي.

فهل تحاول إيران اليوم خلط الأوراق واثبات انها لا زالت قادرة على الفعل بعد خسائرها الاستراتيجية في المنطقة من خلال إشعال نار الفتنة في الضفة الغربية، مع علمها المسبق بأن نتنياهو يتحين الفرص للانقضاض على الضفة بكل مناطقها. لقد آن الأوان لشعوب هذه المنطقة أن تتحرر من عقدة التبعية لتصبح سيدة نفسها ومالكة قرارها، وإلا ستبقى على هامش التاريخ تترنح بين تبعية وأخرى.

الصين ودعم القضية الفلسطينية وتجنب تفكك سورية

د. كريمة الحفناوي*

في 13 ديسمبر 2024، عقد عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وزير خارجية الصين وانج يي، مؤتمراً صحفياً مشتركاً مع وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، وفي رده على سؤال أحد الصحفيين حول تكرار الصراعات في منطقة الشرق الأوسط قال وزير خارجية الصين: " ظل الشرق الأوسط متضرراً للتجاذبات بين الدول الكبرى، وأصبح ضحية للصراعات الجيوسياسية، ولا يجوز استمرار هذا الظلم التاريخي، ومنذ اندلاع الصراع في غزة في أكتوبر 2023، لم تنته أزمة حتى تنفجر أزمة جديدة في الشرق الأوسط، حيث تصاعد الوضع بشكل خطير بين إسرائيل وفلسطين، وبين اسرائيل ولبنان وأيضا إيران وفي البحر الأحمر، هذا بجانب التغيرات المباغتة للأوضاع السورية في الآونة الأخيرة".

وأضاف وانج يى "إن استمرار الصراعات، تركت أثاراً خطيرة على السلام والأمن الدوليين، إن الشغل الشاغل في الوقت الحالي هو وقف إطلاق النار، ومنع أعمال العنف، وتخفيف حدة الأزمة الإنسانية فوراً، وعلى المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته بموجب القانون الدولي، ويساعد المنطقة على تخفيف معاناة الشعوب ويعمل على أن يُجنِّب سورية موجة من اللاجئين مرة أخرى".

وأكد على أن الصين ستظل مدافعة عن السلام والاستقرار، وتعزز التنمية والازدهار ودعم الوحدة والاستقلالية، وشريكا موثوقا به لدول الشرق الأوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات المصرية الصينية تمر بأفضل مراحلها، وتحرص الصين على تكثيف التنسيق مع مصر في محافل متعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومجموعة البريكس، ومنتدى التعاون الصيني الأفريقي، للحفاظ على العدالة الدولية والمصالح المشتركة للدول النامية، مع زيادة التبادل السياحي، وتسهيل إجراءات التجارة بين البلدين وتسويتها بالعملات المحلية، وتعزيز التعاون في مجالات الإعلام والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والبحوث العلمية والذكاء الاصطناعي.

وفي إطار التعاون الصيني المصري، وضخ استثمارات جديدة في مصر، تم الإعلان في 16 ديسمبر 2024، عن استثمارات بقيمة 1،6 مليار دولار منها المجمع الصناعي في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس (الذي يضم 9 مصانع)، ومشروع مصنع للأقمشة، ومشروع إنتاج الخلايا الكهرو ضوئية، بجانب مشروع الطاقة الشمسية في منطقة العين السخنة، وهذا المشروع ضمن خطة الدولة لرفع نسبة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء.

إننا نأمل في مزيد من التعاون من أجل خير شعبينا وبلدينا ونُشيد بدور الصين الكبير تجاه القضية الفلسطينية، برفض التهجير القسري للفلسطينيين من أراضيهم، والإبادة الجماعية التي يقوم بها الكيان الصهيوني العنصري، والعمل على الإنفاذ الفوري والمستدام للمساعدات الإنسانية لقطاع غزة، وأيضا دور الصين في مجلس الأمن والأمم المتحدة، في دعم ومساندة الشعب الفلسطيني، ودورها في المصالحة بين الفصائل الفلسطينية وإنهاء الانقسام. كما نُقدِّر دور الصين في دفع المجتمع الدولي لحل الصراعات والخلافات عن طريق الحل السياسي، والتمسك بالحل عبر التسامح، وتعزيز الثقة المتبادلة عبر التعاون، واستئناف الحوار والمفاوضات على أساس العدالة والإنصاف، بجانب التأكيد على أن تقوم العلاقات مع دول منطقة الشرق الأوسط على أساس احترام سيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها.

عضو القيادة المركزية للحزب الاشتراكي المصري

وطن واحد وقضية واحدة

بقلم: محمد علوش

نعيش واقعاً يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، والشيء الجوهري المطلوب الآن هو القيام بزمام المبادرة لإصلاح النظام السياسي الفلسطيني، حتى لا تفرض آية أجندات «إصلاحية» خارجية، فالاحتلال الإسرائيلي تنصل من الاتفاقيات السابقة، وعملياً يقوم باحتلال قطاع غزة، وضم الضفة الغربية، ورغم الاتفاقيات المجحفة وخاصة اتفاقية «أوسلو» التي وافقت عليها منظمة التحرير والتزمت بها، إلا أنّ حكومة الاحتلال لم تعد ترى بهذا الاتفاق أو بغيره مقبولاً لها، ما يوجب فك العلاقة مع الاحتلال.

إنّ الهدف المركزي في ظل هذه الظروف والتحديات هو تجسيد الدولة الفلسطينية، ويجب أن يكون هذا الملف وطني شامل، داخل الوطن والشتات، عبر استنهاض الوطنية الفلسطينية، تحت شعار الدولة الفلسطينية، وهذا يتطلب انهاء الانقسام، واتمام ملف المصالحة، وتعزيز الإرادة الحرة وامتلاك زمام المبادرة للتحرر من كل الرهانات الخاسرة التي لا يمكن أن تتغير بتغير الإدارات الأمريكية، فالأجندة واحدة. هناك ركود وجمود في النظام السياسي، وآن الأوان لإعادة ترتيب البيت الداخلي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية للممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، بإعادة دمقرطة العملية السياسية والنقابية وتفعيل عمل كافة اللجان ودوائر العمل لتنهض بالمهام الموكلة بها لتكون أداة تفعيل حقيقية تعيد الاعتبار لمكانة ودور المنظمة كقائدة لنضال شعبنا ومشروعنا الوطني التحرري.

الحقيقة أننا نشعر بعدم ارتياح تجاه بعض المواقف العربية والإقليمية والدولية، خاصة من خلال طريقة تعاملها مع الوضع الفلسطيني وتدخلها في الشأن الداخلي، ومن هنا نرفض الوصاية الخارجية على الشأن الداخلي، ونولي كل الاهتمام لاستقلالية القرار الفلسطيني والتمسك به، وهذا الحق ثابت لا علاقة له بالتنسيق والعمل المشترك مع الدول العربية، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية على المستوى الدولي، ويتوجب على الفلسطينيين بكافة ألوان طيفهم السياسي الحرص على وحدة منظمة التحرير والوحدة الداخلية للفصائل الفلسطينية، فالتدخل الخارجي يعيد الفلسطينيين إلى مرحلة الوصاية وهو غير مقبول على الاطلاق. وهناك ضرورة ملحة بالعمل على تصليب الأوضاع الداخلية، بما يعزز من صمود أبناء شعبنا، لمواجهة كافة التحديات في هذا الظرف الدقيق الذي تمر بها القضية الفلسطينية، في ظل استمرار الاحتلال بجريمة الحرب والابادة الجماعية وتنفيذ المخططات الاستعمارية المعادية، وانسداد أفق العملية السياسية وخطط الاحتلال الهادفة لما تسميه حسم الصراع، وتصاعد اجراءاتها التي تستهدف الأراضي الفلسطينية، و وغيرها من التحديات، ورفع شعارات وطنية عنوانها أنه لا أمن ولا سلام ولا استقرار في المنطقة دون حل القضية الفلسطينية وتقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، فكافة اتفاقيات التطبيع لن تحقق أي استقرار في المنطقة، بل تمثل تطبيعاً مجانيا يكافئ الاحتلال، ما يتطلب تعزيز وحدتنا الوطنية البرنامجية في مواجهة هذه الاتفاقيات التي طعنت نضال الشعب الفلسطيني. إن الوحدة الوطنية وانهاء الانقسام أساس لإعادة ترتيب الوضع الداخلي وتهيئة الظروف في مواجهة التناقض الرئيس مع الاحتلال، واستمرار الانقسام سيبقى ضاراً بقضية شعبنا، وهو ما يتطلب البناء على ما تم الاتفاق عليه في الصين وفق صيغة «اعلان بكين» لاستكمال الحوار الوطني، مع التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد، ورفض شعبنا لأي محاولة للبحث عن بدائل عن المنظمة، ومحاولات زرع بذور الفتنة والعبث بالأمن والاستقرار الداخلي والالتفاف حول وحدة الشعب والقضية وهدف مواجهة سياسات وإجراءات الاحتلال، وعلى هذا الأساس وكثابت وطني فإن منظمة التحرير الفلسطينية يجب الحفاظ على وحدانية تمثيلها وفق برنامجها السياسي، كما يجب في ذات السياق الحفاظ على السلطة الوطنية الفلسطينية كمنجز وطني تشكل الأساس الذي نبني عليه دولتنا المستقلة وذات السيادة. التحديات التي تواجه شعبنا وقضيتنا مصيرية، وتتطلب توحيد الموقف الفلسطيني للتصدي لسياسات واجراءات الاحتلال، والعمل على انهاء الانقسام المدمر وتغليب التناقض الرئيس في مواجهة مخططات وممارسات الاحتلال واعلاء راية المصالحة الوطنية لبناء نظام سياسي واحد وقانون واحد وسلاح واحد ورؤية وطنية وسياسية واحدة تحافظ على مشروعنا الوطني وتواصل المسيرة نحو حقنا بالدولة والحرية وتقرير المصير، في وطن واحد ومن أجل قضية واحدة.

هل ينوي ترامب إنهاء ما بدأه؟ أم يخيب آمال نتنياهو؟

بقلم: خليل حمد

يذكر قادة «إسرائيل» الرئيس الأمريكي العائد إلى البيت الأبيض دونالد ترامب بكثير من «الحب»، فهو الذي أعلن ما أسماه حينها «صفقة القرن»، والتي تلخصت بإنهاء القضية الفلسطينية وفقاً للمشروع الصهيوني التاريخي، بإنهاء حق العودة، وتهجير الفلسطينيين من الضفة والقطاع، وإعلان «إسرائيل» كـ «دولة يهودية عاصمتها القدس، شرقية وغربية»، وغيرها من الخطوات.

ترجم ترامب ذلك إلى خطوات ملموسة، كاستهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، ودعم قانون «الدولة القومية» الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في الثامن عشر من حزيران / يونيو 2018، تزامناً مع توقيع عدد من الاتفاقات مع أنظمة عربية تحت مسمى «الاتفاقات الإبراهيمية»، وصولاً إلى ذروة الخطوات بالإعلان عن الخطة رسمياً في 2020/1/28 من واشنطن، وبحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومنافسه حينها بيني غانتس، دون وجود أي طرف فلسطيني، في إشارة إلى أن الصفقة ستُفرض فرضاً على الأمة، ولن تكون لا سلاماً ولا عادلاً.

وكي نكون منصفين، تميز دونالد ترامب عن سواه بالتصريح. الرجل قال ما يود فعله، على عكس رؤساء أمريكيين وإداراتهم قدموا للكيان أكثر من خدمة كبيرة دون أن يضعوا مسميات براقة لتصرفاتهم تلك. ولعل أبرز ما يجدر بنا الوقوف عنده في أيام الإدارة الديمقراطية الحالية في البيت الأبيض هو دعم واشنطن اللامحدود تمويلاً وتسليحاً وإسناداً لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي تمارسها تل أبيب بشكل ممنهج ضد قطاع غزة، وضد الضفة الغربية بتفاصيل مختلفة، إضافة إلى العدوان على لبنان، واستهداف مقدرات سورية العسكرية واحتلال أراض سورية إضافية بعد سقوط نظام بشار الأسد، خطوات تسهّل بلا شك تطبيق «صفقة القرن» التي بشّر بها ترامب، ونفّذها الرؤساء الأمريكيين، ما يؤكد أن مصلحة «إسرائيل» هي استراتيجية الدولة الأمريكية العميقة، وأن ما حدث هو أن ترامب ترجم الأفعال إلى أقوال، وأعطى الأشياء مسمياتها الحقيقية.

في الأدبيات الإسرائيلية اليوم، أن ترامب سيحقق «الحلم الصهيوني»، وهو إقامة «إسرائيل الكبرى»، لكنّ دون ذلك كثير من التحديات بالنسبة لحكّام تل أبيب، خصوصاً مع محاولات الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها أن تحقق «شيئاً ما» على صعيد ما يجري في المنطقة، والذي يتمثل حالياً بوقف إطلاق نار في غزة لا يتوافق مع مطامع «إسرائيل» باستمرار الإبادة والقتل والإجرام. الوقت إذاً عامل مهم بالنسبة لنتنياهو وزمرته الحاكمة، والمماطلة قد تكون سيدة الموقف.

مرحلة المماطلة والاحتواء هذه وفقاً لتقديرات السياسيين في تل أبيب ستمتد إلى تاريخ 2025/1/20 موعد تنصيب ترامب، بعد ذلك فإن الرئيس العائد إلى البيت الأبيض سيُطلق يد «إسرائيل» لتفعل ما يحلو لها في الضفة والقطاع، وما يحلو لها هو تهجير أصحاب الأرض وتوسيع الاستيطان كما يشتهي غلاة اليمين الإسرائيلي. التمهيد لهذه الرؤية الإسرائيلية يبرز في عدة إشارات، منها تعيين يحيئيل ليتر (ممثّل الجناح الأيديولوجي للاستيطان) سفيراً إسرائيلياً جديداً لدى الولايات المتحدة، وإعلان وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش عن الاستعداد لضمّ الضفة بعد تولّي ترامب السلطة.

في المقلب الآخر، تصدر الإشارات كلها من تل أبيب. لا شيء يُنبِئ بما يمكن أن يقوم به دونالد ترامب فعلياً فيما يتعلق بالآمال الإسرائيلية. الرجل لم ينتهِ من تعييناته بعد، رغم أنه رشّح بيت هيجسيث المنتقد للناتو والصين وزيراً للدفاع، ومماركو روبيو وزيراً للخارجية، ومايك والتز مستشاراً للأمن القومي وهما من أبرز «المحافظين الجدد» في الحزب الجمهوري، ومؤيدان لفكرة «السلام عبر القوة»، لكن ذلك كله لا يكفي لتخمين استراتيجية ترامب القادمة تجاه المنطقة، فالرجل الذي جاء في ولايته الأولى محملاً بالمفاجآت للجميع قد يعتمد نفس الأسلوب في ولايته الجديدة.

فـ «أعظم عودة في التاريخ» كما وصف نتنياهو نفسه نجاح ترامب في الانتخابات الأمريكية الأخيرة دونها الكثير من المتغيرات التي قد تؤثر على طريقة تعاطي الرجل مع ملفات العالم وبالتالي المنطقة.

عالمياً هناك الصراع في أوكرانيا الذي يشكل ملفاً مهماً لدى الإدارة الأمريكية الحالية ومن المرجح أن يبقى كذلك لدى إدارة ترامب لكونه أمرا يؤثر على كامل القارة الأوروبية، وهناك الصين التي تطور قدراتها الاقتصادية والعسكرية، والتي اتخذت أيضاً خطوات دفاعية في مواجهة احتمالات الهجوم الأمريكي «الترامبي» عليها كخطوة استباقية، إضافة إلى ذلك، وفي ولاية ترامب الأولى لم تكن «إسرائيل» تشن حرب إبادة جماعية تُغضب الرأي العام العالمي كالتي تقوم بها حالياً ضد قطاع غزة، ولم يكن الوضع في المنطقة حساساً ودقيقاً كالذي نجم عن انهيار النظام السوري واحتمالات انسحاب القوات الروسية من منفذها الوحيد على المياه الدافئة.

المرحلة الدقيقة في عموم المنطقة والعالم تقتضي من الجميع أن يكونوا حذرين في تعاطيهم مع كل الملفات، وربما هذه المتغيرات هي التي قد تجبر ترامب على الاستمرار في لجم التمادي الإسرائيلي لتحقيق كل المطامع الإسرائيلية حالياً على الأقل، رغم أن العاقل سيتوقع بالتأكيد استمرار الدعم الأمريكي اللامحدود لتل أبيب في جرائمها ضد الفلسطينيين والعرب، كجزء من استراتيجية تاريخية لواشنطن، ومن إدراك الأخيرة أن الكباش الدولي يميل لصالحها في كثير من الملفات، وهذا ما ينبغي للعرب والفلسطينيين إدراكه والعمل على أساسه، القوة الذاتية وحدها هي التي يمكنها أن تؤدي إلى إحقاق الحقوق الفلسطينية وفق الشرعية الدولية، سوى ذلك مجرّد أوهام.

القضية الفلسطينية أساس الموقف من التغيرات الجارية

بقلم: عايدة عم علي

حالة من الترقب والحذر الشديد في الداخل السوري إزاء توغل جيش الاحتلال الاسرائيلي البري داخل الأراضي السورية وقصف مطارات ومخازن أسلحة ومواقع عسكرية في دمشق وعدد من المحافظات، في عدوان يترافق مع تصريح رئيس أركان جيش الاحتلال هرتسي هاليفي بان ّ الجولان تعود لنا الآن وهي جبهة قتال.

الهرولة الإسرائيلية في سورية بلا كوابح، واضح أنها في جزء منها تعبير عن رغبة التوسّع التكوينيّة في كيان الاحتلال والخرائط المعلنة تشير إلى ذلك، وتعبير عن الحاجة لإظهار صورة القوة الإسرائيلية .

الحرب على سورية تسعى لمنع استقرار داخلي وتجدد الاطماع «الإسرائيلية «التي لا يمكن أن تواجَه بالصمت بعد أن وصلت الأمور إلى سورية والمنطقة عموماً.

الخيار الأمريكي الإسرائيلي يستدعي العمل على تفعيل النضال السوري الفلسطيني المشترك تجاه استعادة الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان ومواجهة مشاريع التهويد وتصفية القضية الفلسطينية، وهذا لا يعني التدخل بالشؤون الداخلية السورية بل تحصين النضال.

محاولة تجزئة الصراع وفصل جبهاته تخدم مباشرة أجندات الهيمنة التي يسعى العدو الصهيوني إلى ترسيخها وحسب بل ان هذه السياسات تعتمد على تقسيم الخصوم وتشتيت جهودهم خدمة لمصلحة الاحتلال.

ان النضال ضدّ الاحتلال الصهيوني ـ الأميركي ليس مجرد صراع إقليمي أو نزاع محدود بجغرافيا معينة؛ بل هو قضية أممية تمسّ كلّ شعوب العالم التوّاقة للحرية والعدالة. إنه معركة تتطلب تكامل الجهود وتوحيد الصفوف في إطار مقاومة شاملة وعابرة للحدود.

ومما لا شك فيه أن أكثر ما يضعف هذه المقاومة هو التعامل مع القضية الفلسطينية وفق حسابات مذهبية أو فئوية يعكس رؤية ضيقة تتماهى مع استراتيجية الاحتلال القائمة على تفتيت الصفوف وإضعاف الجبهات. ناهيك عن الخطاب المزدوج الذي يتبناه بعض الأطراف. فمن يدّعي دعم تحرير فلسطين، لكنه يضع شروطاً او يستثني أطرافاً يبقى صدق نواياه محلّ شكّ. والامثلة كثيرة في السلوك تعكس انتهازية سياسية واضحة. وازدواجية تؤثر سلباً على مصداقية أيّ مشروع تحرري.

ويأمل الفلسطينيون الذين يقفون دائماً مع سورية ويحترمون ويقدّرون قرار الشعب السوري في اختيار شكل وطبيعة النظام السياسي المقبل أن يتمّ الإعلان الآن وبشكل واضح بأنّ ما حصل لا يعني تخلي سورية عن دورها المحوري تجاه القضية الفلسطينية، مع التأكيد بأنّ موقف الفلسطينيين من الحكم الجديد في سورية سيكون تبعاً للموقف من القضية الفلسطينية

اللاجئون الفلسطينيون في سورية اليوم يعيشون حالة من القلق والخوف بسبب الأوضاع الأمنية الراهنة غير المستقرة، ولكنهم يأملون بأن يساهم التغيير في تحسين أوضاعهم وفتح آفاق جديدة أمامهم في مسيرة النضال من أجل العودة إلى ديارهم التي شردوا منها في فلسطين، وهذه الآفاق سوف تحدّد طبيعة العلاقة مع النظام الجديد الذي يجب أن تكون له بوصلة واضحة وثابتة تجاه فلسطين.

تحرير فلسطين ليس مجرد شعار أو معركة جغرافية محدودة، لكنه بكل تأكيد مشروع يتطلب تجاوز الحسابات السياسية الضيقة. ويستدعي خطاباً جامعاً يضع الأولويات الوطنية والقومية فوق كلّ اعتبار، ويكرّس حقيقة أنّ المعركة مع الاحتلال الصهيوني هي معركة واحدة ومصيرية، بغضّ النظر عن اختلاف مواقعها أو انتماءات أطرافها.

توحيد الجهود تحت راية واحدة تتجاوز الأيديولوجيات الإقصائية، وتُحبط محاولات الأعداء لتقسيم الصفوف هو المطلوب اليوم فمقاومة الاحتلال ليست شأناً فلسطينياً فقط، بل هي قضية إنسانية تمثل اختباراً لكلّ من يؤمن بالحرية والعدالة. ما لم يُعتمد خطاب جامع يقدم مصلحة الأمة، سيظلّ الاحتلال متمادياً في فرض هيمنته وتقسيم خصومه. وهذا يذكرنا بتشدق الحاخام اليهودي إليعيزر كشتيئيل:»نحن عنصريون، لأن هناك أعراقاً في العالم، وخرائط جينية، وشعوباً فيها خللٌ جيني، ندعوهم إلى أن يكونوا عبيداً لنا، فالعرب يحبون الاسترقاق والعيش تحت الاحتلال وبسبب الدونية الجينية للعرب، يجب أن يكونوا عبيداً لليهود، لأن ذلك أفضلُ لهم».

تصريحات كشتيئيل ليست فقط عنصرية بامتياز، بل تكشف عن عقيدة متطرفة تستند إلى استعباد الشعوب وتحقيرها. الحديث عن 'الدونية الجينية' للعرب يعكس جهلاً مريعاً بالقيم الإنسانية المشتركة، فنحن أحرارٌ بأرضنا وهويتنا، ولن نقبل الاستعباد.

في النهاية، القضية الفلسطينية تفرض على الجميع تجاوز الخلافات والعمل ضمن رؤية استراتيجية تعيد تعريف الأولويات وتُوحّد الساحات، ليبقى الهدف الأساسي هو تحرير الأرض والإنسان من الاحتلال الغاشم. وهذا يقودنا الى أن نثمن تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لصالح مشروع قرار يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ونعتبره تأكيداً على الإجماع الدولي حول عدالة القضية الفلسطينية، ولكن يبقى القرار غير كافٍ في ظل غياب آليات تنفيذية تضمن إلزام الاحتلال الصهيوني بالانصياع لقرارات الشرعية الدولية.

مجدلاني: منظومة الظلم والانكار لحقوق الشعوب المضطهدة باتت عاجزة عن حماية مشروعها الاستعماري

45 فيتو لصالح الاحتلال.. تصويت واشنطن في المنظمات الأممية عداء ثابت لحقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته

تقرير- نائل موسى

عادت الولايات المتحدة الامريكية، وصوتت ضد مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يطلب من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا بشأن التزامات إسرائيل بتسهيل إيصال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني التي تقدمها الدول والمجموعات الدولية، وذلك بعد يومين من تصويتها ضد قرار يؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وقبلة مشروعين يتعلقان بحل الدولتين والحل السياسي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، في تناقض صارخ مع موقفها المعلن المؤيد القضايا الاربع، التي تنسجم مع مبادئ واهداف المنظمة الأممية، ما يفضح حقيقية نوايا ومخططات واهداف البيت الأبيض المعادية لتطلعات وحقوق الشعب الفلسطيني العادلة والمشروعة.

والخميس عارضت واشنطن وتل ابيب مع عشر دول أخرى مشروع القرار الذي بادرت اليه النرويج، بعد رفضت ليل الثلاثاء على الأربعاء الماضي، مشروع قرار حق تقرير المصير الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ساحقة حيث ايدته 172 دولة، مقابل 7 عارضته، وامتنعت 8 دول أخرى في نتيجة قوبلت بترحيب فلسطيني.

وتظهر لوحة التصويت، الولايات المتحدة واسرائيل، مع الأرجنتين وباراغواي وإكوادور والتي تحكمها حكومات يمينية متطرفة تخشى التصويت لصالح أي قرارات تعني بحقوق الإنسان بشكل عام ومعها ميكرونيزيا، وباباوا غينيا الجديدة، وناورو فيما ضمت قائمة الممتنعين الإكوادور، وليبيريا، وتوغا، وتونغا، وبنما، وبالاو، وتوفالو، وكيريباتي، ما يؤكد عزلة مواقف واشنطن وتل ابيب وافلاسهما السياسي والاخلاقي على الساحة الدولية وتعاظم الدعم للحق الفلسطيني.

ودأبت الإدارات الأميركية المتعاقبة الديمقراطية والجمهورية منذ سبعينيات القرن الماضي على التصويت شبه الياً ضد الحق الفلسطيني، واستخدمت حق النقض (الفيتو) 45 مرة في مجلس الأمن الدولي لإحباط مشاريع قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو تطالبها بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967. وممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه المعترف بها في القرار رقم 3236 الصادر عن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة او تمكينه من موارد الطبيعية وممارسة حق تقرير المصير وحل الدولتين والحل السلمي للقضية الفلسطينية والاستيطان الذي تعارضه، في تناقض صارخ مع ما تدعيه واشنطن وزعمها انها تقف على الحياد كوسيط في المفاوضات لحل الصراع سلميا الى جانب استخدمها الفيتو 5 مرات خلال العام الأخير لمنع صدور قرار يوقف إطلاق النار في قطاع غزة الذي يواجه ابنائه إبادة جماعية بسلاح ودعم امريكي.

وتمثل هذه القرارات التي ترفضها واشنطن، خطوة حاسمة «نحو تصحيح ظلم طال أمده، ومعالجة هذا الظلم التاريخي وإعادة توازن ميزان العدالة ويمثل إشارة واضحة إلى وقوف المجتمع الدولي إلى جانب فلسطين. ويعزز حل الدولتين، «الذي تواصل سلطات الاحتلال الوقوف ضده علنا، ويشكل رفضا لمحاولتها محو الشعب الفلسطيني وتدمير الدولة الفلسطينية وكل آفاق السلام».

ويرى متابعون ان الإدارات الامريكية سخرت تصويتها وحق النقد الفيتو لحماية حليفاتها إسرائيل ودعم مخططاتها، وتجنيبها المسالة والملاحقة الدولية على جرائمها ما جعلها دولة مارقة فوق القانون الدولي والشرعة الدولية.

وتعرف قرارات لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن الاحتلال الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني، هذا الاحتلال على أنه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدة جنيف الرابعة، وبروتوكولاتها في العام 1977 وانتهاك للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأنه جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وتهديد للسلام والأمن الدوليين، كما أكدت شرعية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وشرعية الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف ومنها حق تقرير المصير والاستقلال الوطني، التواصل المناطقي والوحدة الوطنية والسيادة الكاملة بدون أي تدخل خارجي كما حال جميع الشعوب المستعمرة والمحتلة.

وترى ان جميع اتفاقيات السلام التي تعمل على انتهاك الحقوق الفلسطينية (بما فيها حق العودة) هي غير ذات قيمة، باطلة ولاغية، مؤكدة ضرورة أن تبنى الاتفاقيات على أسس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتعادي الولايات المتحدة الأمريكية هذه المبادئ ما يدحض ادعائها بأنها «وسيط نزيه» في المفاوضات الجارية بين إسرائيل وفلسطين، وذلك من خلال سجلها الحافل باستخدام الفيتو على قرارات المؤسسات الاممية، حيث استخدمته ضد القرارات التي تتعلق جميعها بحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وصوتت ضد القرارات التي تستنكر التنكّر لحق العودة، الإبعاد، مصادرة الأراضي الفلسطينية، بناء المستوطنات، انتهاك المقدسات الدينية، التعذيب، ضرب النساء الحوامل والتسبب في إسقاط الجنين، إغلاق حضانات الأطفال والمدارس، وصلاحية تطبيق معاهدة جنيف الرابعة، وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبالتحديد، صوتت ضد قرارات يستنكر مذابح الفلسطينيين «صبرا وشاتيلا» وسياسة «القبضة الحديدية» سياسة تكسير عظام الأطفال.

كما صوتت الولايات المتحدة ضد أغلبية القرارات التي تخص الشعب الفلسطيني، بالأمور الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التعليمية، والصحية الدولية. وضد القرارات التي تشمل الدعوة الى رفع القيود وإسناد ودعم الاقتصاد الفلسطيني، وحرية حركة

الفلسطينيين وتلك التي دعت إسرائيل الى التجاوب مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي. في دعم سياسي للكيان الإسرائيلي ذلك بإفشال صدور أي قرار من مجلس الأمن يلزم إسرائيل بوقف احتلال أراضي فلسطين وأعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني أو إفشال أي قرار يدين استخدام القوة المفرطة

وخلق الفيتو الأمريكي، شكا بمصداقية الأمم المتحدة إذ يتناقض نظام حق الفيتو عموماً مع القواعد الأساسية التي تشترطها النظم الديمقراطية، إضافة الى أن الدول الخمس هذه لم تنتخب لعضوية هذا المجلس بصورة ديمقراطية، فهي أيضاً لا تصوت على القرارات بنظام الأغلبية المعروف حيث ظهرت أصوات تطالب بتعديل نظام الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن، بإضافة دول آخري ودعت أصوات إلى إلغاء نظام التصويت بالفيتو نهائياً واعتماد نظام أكثر شفافية وديمقراطية وتوازن.

وفي مناسبة سابقة، قال السفير الروسي لدى الأمم المتحدة فاسيلي نيبينزيا ان استخدام الولايات المتحدة المتكرر لحق النقض ومعارضة لكل مشاريع القرارات في مؤسسات الأمم المتحدة المعنية يظهر حقيقة وما يؤمن به حقا الأمريكيون تجاه الفلسطينيين. فبالنسبة لواشنطن، فإن الشعب الفلسطيني لا يستحق أن تكون له دولة خاصة بهم. فهم مجرد عائق في طريق تحقيق مصالح إسرائيل».

ورأى السفير الروسي أن الهدف هو «كسر إرادة الفلسطينيين لإجبارهم دفعة واحدة وإلى الأبد، على الخضوع لقوة الاحتلال، وتحويلهم إلى خدم وأشخاص من الدرجة الثانية»، وربما إجبارهم على الخروج إلى الأبد من أراضيهم الأصلية.

وأشار إلى أن «واشنطن نفسها ستخرج نهائيا من قائمة الدول المحبة للسلام والمحترمة. بعد أن تقاسمت المسؤولية الكاملة مع حلفائها الإسرائيليين عن مقتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين».

وتزعم واشنطن إن الفيتو الأمريكي «لا يعكس معارضةً للدولة الفلسطينية، لكنه اعتراف بأنه لا يمكن أن تنشأ دولة فلسطينية إلا عبر مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل؟!.

وبخلاف ادعاء ان الولايات المتحدة ترغب بالتوصل لحل الدولتين، يقول خبراء في العلوم السياسية إن الحديث عن دولة فلسطينية، أو حل الدولتين بدأ بشكل خاص منذ اتفاقية أوسلو، التي نصت على ما هو أكبر من كيان وأقل من دولة، لكنها نصت أيضاً على خطوات انتقالية وصولا الى الدولة، لكن هذا المسار الذي كانت واشنطن تشرف عليه، لم يصل إلى نتيجة لأن الولايات المتحدة كانت منحازة لإسرائيل وتسمح لها بخرق الاتفاقيات والالتفاف عليها والتهرب من التزاماتها.

ورغم ذلك، اعتبر محللون القرارات الأممية المتتابعة الصادر عن الجمعية العامة والمنظمات الأممية الاخرى تأكيد على تبلور موقف دولي واصح رافض لكل ممارسات إسرائيل الاحتلالية والاستيطانية التي تحول دون قدرة الشعب الفلسطيني لممارسة حقه في تقرير المصير، والعيش بكرامة في دولته المستقلة، خاصة وأن القرار يشير في نصه إلى (فتوى محكمة العدل الدولية التي أفادت بأن احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية هو احتلال غير قانوني ويجب أن ينتهي على وجه السرعة، لما له من تبعات وخيمة على قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في تقرير المصير المكفول له في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا الصدد، رحبت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، هذا القرار، باعتباره حقاً أساسياً غير قابل للتصرف وركيزة في ميثاق الأمم المتحدة.

وأشارت الوزارة في بيان، إلى أن تصويت 172 دولة لصالح هذا القرار يرسل بارقة أمل لشعبنا في وقوف العالم إلى جانبه في مواجهة الإبادة والاستيطان الاستعماري وإرهاب المستعمرين شاكرة الدول الشقيقة والصديقة وتلك التي رعت القرار وصوتت عليه، في وقت يتعرض فيه الشعب الفلسطيني إلى إبادة جماعية، وانتهاك مستمر لكافة الحقوق بما فيها حق تقرير المصير.

وأكدت أهمية تنفيذ قرار الجمعية العامة الذي اعتمد الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي، والمطالبة بإنهائه بأسرع وقت ممكن، ووقف انتهاك حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ومنعه من ممارسة هذا الحق.

ودعت وزارة الخارجية الدول التي لم تدعم القرار والتي انعزلت بتصويتها السلبي إلى مراجعة مواقفها، وأن تنضم إلى الأغلبية الأخلاقية والمتسقة مع القانون الدولي، كما ستواصل العمل مع مكونات المجتمع الدولي لتنفيذ هذه القرارات وتحويلها إلى آليات فاعلة لوضعها موضع التنفيذ.

كما رحب رئيس المجلس الوطني روحي فتوح، بتصويت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لصالح مشروع القرار الذي يعطي الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره.

واعتبر فتوح التصويت انتصارا لعدالة القضية الفلسطينية ودليلا على العزلة المتزايدة لكيان الاحتلال العنصري على الساحة الدولية، ويعكس التأييد المتزايد للمجتمع الدولي للقضية الفلسطينية، ونبذ آخر احتلال عنصري على وجه الأرض.

ودعا بدوره، المجتمع الدولي إلى التصدي لجميع أشكال الانتهاكات والتهويد للأراضي الفلسطينية، خاصة خطة ضم والاستيلاء على الأراضي في الضفة، التي تنوي حكومة الاحتلال اليمينية تنفيذها، الأمر الذي يعتبر جريمة ومخالفة لجميع القرارات الدولية والأممية.

وحث المجتمع الدولي، إلى إلزام كيان الاحتلال بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإنهاء جميع أشكال الانتهاكات الإسرائيلية وعلى رأسها الاستيطان والاعتداءات في مدينة القدس وأماكنها المقدسة.

وأعرب فتوح عن تقديره العميق وشكره للدول التي صوتت ودعمت مشروع القرار، الذي اعتبره خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال، مطالبا باتخاذ خطوات عملية لإنهاء حرب الإبادة والتطهير العرقي في قطاع غزة، ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها وجرائمها المستمرة للقانون الدولي، والعمل على تحقيق السلام العادل والشامل المبني على قرارات الشرعية الدولية.

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. أحمد مجدلاني، ثمن تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأغلبية ساحقة لصالح مشروع القرار الذي يعطي الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره.

واشار الى أنه إجماع دولي وانتصار للقانون الدولي وهذا التصويت رسالة واضحة من المجتمع الدولي للحق الطبيعي للشعب الفلسطيني.

وأضاف مجدلاني أن منظومة الظلم والانكار لحقوق الشعوب المضطهدة باتت عاجزة اليوم عن حماية مشروعها الاستعماري متمثلا بدولة الاحتلال، وأن التصويت لصالح دولة فلسطين يجب البناء عليه بالدعوة لوقف العدوان وحماية شعبنا الفلسطيني وانهاء الاحتلال.

وكسابقيه، حيا مجدلاني الدول التي صوتت لصالح فلسطين لتؤكد انحيازها للشرعية الدولية، ولحق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه المشروعة كاملة ومنها حقه بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

كلمة ونص

بقلم: حسني شيلو

الدعوى ضد بلينكن تحرك مياه الخارجية الأمريكية الآسنة

في خطوة جريئة، رفع أمريكيون من أصل فلسطيني من غزة والضفة الغربية دعوى قضائية ضد وزارة الخارجية الأمريكية ووزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، بسبب دعم جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي يرتكب إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تتواصل منذ 14 شهرا خلفت كارثة إنسانية غير مسبوقة وأكثر 160 ألف ضحية بين شهيد وجريح ومفقود وتدمير شامل وممنهج لمختلف أوجه الحياة واجبار نحو 2.3 مليون فلسطيني على النزوح.

وعلاوة على هذا الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي اللامحدود وغير المشروط، يتهم المشتكون بلينكن ووزارته أيضا بانتهاك القانون الأمريكي نفسه، في إشارة قانون "ليهي" لعام 1997 الذي يحظر تقديم المساعدات الأمريكية لقوات أمن أجنبية متورطة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وجاء في الدعوى القضائية، إن «عدم تطبيق وزارة الخارجية قانون ليهي صادم للغاية في مواجهة التصعيد غير المسبوق للانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان منذ أكتوبر 2023» مشيرة الى أن قانون ليهي يلزم جميع الدول بتطبيقه، لكن الولايات المتحدة منحت «استثناء» لإسرائيل منه بشكل غير قانوني، مطالبة بتطبيق القانون الذي هو عبارة عن بندين أحدهما ينطبق على وزارة الخارجية، والآخر على وزارة الدفاع.

وتكسب الدعوى أهمية كونها تستهدف وزارة الخارجية الأمريكية التي تواجه انتقادات واسعة تندد بمواصلة تقديم الدعم العسكري لإسرائيل على الرغم من تصاعد الانتهاكات، مما يسهم في كشف زيف ومزاعم وادعات واشنطن.

وجاء في الدعوى المرفوعة بالمحكمة الجزائية الأمريكية لمقاطعة كولومبيا أن وزارة الخارجية تحت قيادة أنتوني بلينكن تحايلت عمدا على قانون «ليهي» الأمريكي بهدف الاستمرار في تمويل ودعم وحدات عسكرية إسرائيلية، والذي يحظر تقديم المساعدات للوحدات الأمنية أو العسكرية التي تقوم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان دون محاسبتها. ومواصلة تمويل ودعم الوحدات العسكرية الإسرائيلية المتهمة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية الفظيعة في غزة والضفة الغربية ومنحت «استثناء» لإسرائيل التي حصلت على نحو 39 مليار دولار لدعم عدوانها على فلسطين ولبنان.

وتواصل حكومة الاحتلال الفاشية مجازرها بدعم أمريكي متجاهلة مذكرتي اعتقال أصدرتهما المحكمة الجنائية الدولية الشهر الماضي، بحق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير حربه السابق يوآف غالانت لارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق الفلسطينيين في غزة.

ان ملاحقة مجرمي الحرب ومن يدعم حكومة الاحتلال الفاشية بالمال والسلاح بات أمرا هاما، في سياق التحرك الشعبي او الرسمي، كونه يساهم في عزلة حكومة نتنياهو ويقض مضاجعها وحلفائها ويعيد للقضية الفلسطينية حضورها الدولي القانوني على الساحة الدولية.

ورغم رفض الخارجية وبلينكن الذي أعلن في بداية العدوان أنه يزور المنطقة بصفته يهودي وشارك في اجتماعات مجلس الحرب الاسرائيلي غير مرة التعليق حتى الآن على الدعوى الا ان صدها بدأ يتردد خاصة مع اصدار الجنايات الدولية مذكرتي اعتقال بحق نتنياهو وغالانت، فيما تنظر محكمة العدل الدولية في دعوى رفعتها جمهورية جنوب افريقيا وانضمت اليها دول أخرى تتهم إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في القطاع.

ان هذه الدعوى التي تتزامن مع استمرار الحراك الشعبي ضد إسرائيل وجرائمها واتخاذ مزيد من الدول إجراءات دبلوماسية واقتصادية وسياسية ينبغي أن تشكل مبادرة ننتظر أن يتبعها المزيد من الجهد المنظم والمنسق من الجاليات الفلسطينية والعربية ومن الشعوب الشقيقة والصديقة واحرار العالم لمحاصرة الاحتلال على طريق دحره.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور